

المقالة البحثية

تعزيز المذهب الشافعي لترسيخ الوسطية في مجتمع جنوب تايلاند

مُحَمَّد سَمَارُوه¹

¹ دُكْتُورَاه فِي الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَسَاز مُسَاعِد بِقِسْمِ أُصُولِ الدِّينِ، كُليَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَانُونِ، جَامِعَةِ فَطَانِي.

الإيميل: m.samaroh@gmail.com الهاتف: 084 856 4324

تاريخ الاستلام: فبراير 06, 2024 * تاريخ التعديل: أغسطس 22, 2024 * تاريخ القبول: ديسمبر 30, 2024

الملخص

يُنَاقِشُ هَذَا الْمَقَالُ تَعْرِيزَ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِمَا يُسَاهِمُ فِي تَكَامُلِ الْفَهْمِ الدِّينِيِّ بَيْنَ الْفِكْرِ التَّقْلِيدِيِّ وَالْفِكْرِ الْمُعَاصِرِ.

وَأَنْتَهَجَ الْبَحْثُ الْمَنْهَجَ الْإِسْتَفْرَائِيَّ وَالْوَصْفِيَّ وَالْإِسْتِنْبَاطِيَّ، وَذَلِكَ بِجَمْعِ الْمَوَادِّ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ وَالْأُبْحَاثِ الْمُعَاصِرَةِ لِتَوْصِيْفِهَا وَالْإِسْتِنْبَاطِ مِنْهَا.

تَطَرَّقَ الْبَاحِثُ فِي خُدُودِ الْبَحْثِ الْمَوْضُوعِيَّةِ عَنِ الْعَوَامِلِ الَّتِي تَدْفَعُ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَنْطِقَةِ الْجَنُوبِيَّةِ مِنْ تَايْلَانْدَ إِلَى عَدَمِ الْإِلْتِمَامِ بِالْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لِحُدُودِ الْبَحْثِ الْمَكَانِيَّةِ فِي الْمَقَاطِعَاتِ الْجَنُوبِيَّةِ الثَّلَاثِ ضَمَّنَ السِّيَاقِ الْاجْتِمَاعِيِّ، بِالْفَتْورَةِ الزَّمَنِيَّةِ الْحَالِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ فِي حُدُودِهِ الزَّمَنِيَّةِ.

وَتُشِيرُ نَتَائِجُ الْبَحْثِ إِلَى أَنَّ أَسْبَابَ عَدَمِ تَقْيِيدِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ تَرْجِعُ إِلَى عِدَّةِ عَوَامِلٍ: الْإِحَاطَةُ الْقَاصِرَةُ بِالْوَسْطِيَّةِ الْمُثَلَّى بَيْنَ اتِّبَاعِ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَبَيْنَ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِ. وَالتَّقَرُّبُ فِي الْإِلْتِمَامِ بِالْمَنْهَجِ الشَّافِعِيِّ، وَالْإِفْرَاطُ فِي التَّعَصُّبِ بِمَذْهَبِهِ. وَالتَّبَرُّرُ غَيْرِ الْمَنْهَجِيِّ وَغَيْرِ الْمَوْضُوعِيِّ فِي التَّنَصُّلِ مِنْ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

كَمَا تُشِيرُ نَتَائِجُهُ إِلَى أَنَّ التَّفَكُّيرَ فِي بِنَاءِ مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ لِمُسْلِمِي جَنُوبِ تَايْلَانْدَ؛ يَسْتَدْعِي رَفْدَهُمْ بِالْإِمْكَانَاتِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ. وَأَنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُجْتَهِدَ فِي جَعْلِ مَنَاجِجِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَالْفِكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ؛ وَسَطِيًّا، مُتَوَافِقًا وَمُسْتَحَقًّا بِالْجَعْلِ الْإِلَهِيِّ وَالْوَصْفِ الرَّبَّانِيِّ (الْأُمَّةِ الْوَسْطِ). ثُمَّ افْتَرَحَتِ الدِّرَاسَةُ ضُرُورَةَ الْإِصْطِلَاحِ بِالْبُعْدِ الثَّقَافِيِّ وَالْفِكْرِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَوْرَ الْمَوْسَسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْوَعْيِ، مِنْ مُنْطَلَقِ الْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ؛ لِتَكُونُ السَّبِيلَ نَحْوَ تَحْقِيقِ كَسْبِ أَكْثَرِ وَأَكْثَرِ لِلدَّعْوَةِ بِإِبْرَارِ مُحَاسِنِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ مَقْصِدِهِ فِي الْخِتَابِ الرَّحْمَةِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ.

الكلمات المفتاحية: تعزيز، المذهب الشافعي، ترسيخ، الوسطية، جنوب تايلاند

RESEARCH

Strengthening the Shafi'i Mazhab for Consolidation Moderation in Southern Thailand's Society

Muhammad Samaroh¹

¹ Asst. Prof. Dr. (Islamic Studies), Department of (Usuluddin) Fundamentals of Religion, Faculty of Islamic Studies and Law, Fatoni University. Ch.Pattani

Corresponding Author, Email: m.samaroh@gmail.com **Tel :** 084 856 4324

Received : February 06, 2024 ❁ **Revised :** August 22, 2024 ❁ **Accepted :** December 30, 2024

Abstract

This article discusses the influence of the Shafi'e mazhab in promoting Moderation across all aspects of Muslim life, which contributes to the integration of religious understanding between traditional and contemporary thought, and deductive research methodologies, gathering academic content from references and contemporary studies.

The researcher studied the factors that lead some Muslims in the southern region of Thailand to not adhere to the Shafi'e mazhab, using a sample group from communities in the three southern provinces within the current social and temporal context).

The research findings indicate that the reasons for not following the Shafi'i mazhab among Muslims are due to several factors: a lack of comprehensive understanding of Imam Shafi'es teachings, laxity in adhering to these practices, excessive zeal towards the Shafi'e mazhab, and illogical or unreasonable excuses for rejecting certain aspects of Imam Shafi'es guidelines, and also points out the importance of integrating cultural and Islamic perspectives and the role of Islamic institutions in raising awareness for Moderation approach to life. This is seen as key to achieving significant progress in presenting the virtues of Islam, and explaining its goal of bringing mercy to all humanity.

Keywords: Strengthening, Shafi'i Mazhab, Consolidation, Moderation, Southern Thailand

المُقَدِّمَةُ

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْقَائِلِ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشُّورَى، ٤٢: ١٣).

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ الْقَائِلِ: "مَنْ أَرَادَ مُجْبُوحَةَ الْجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ" (الْبَزْمِذِي، السُّنَنِ، رِقْم: ٢١٦٥)، وَبَعْدُ:

قَالَ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "بَعَثَ اللَّهُ الْأَنْبِيَاءَ كُلَّهُمْ بِإِقَامَةِ الدِّينِ وَالْأَلْفَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَرَكَ الْفُرْقَةَ وَالْمُخَالَفَةَ" (الْبَغَوِيُّ، مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ: ج ٧ / ص ١٨٦).

وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ قِيَامَ الدِّينِ عَلَى زَنْبَيْنِ هُمَا: كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، وَتَوْحِيدُ الْكَلِمَةِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا إِلَّا بِهَيْمَا.

وَلَقَدْ تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ الْجَمَاعَةِ فِي أَحَادِيثِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ "الْجَمَاعَةِ" إِلَى:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: هُمْ (السَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ...، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ؛ مُجْتَهِدُوا الْأُمَّةِ وَعُلَمَاؤُهَا وَأَهْلُ الشَّرِيعَةِ الْعَامِلُونَ بِهَا، وَمَنْ سِوَاهُمْ دَاخِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ تَابِعُونَ لَهُمْ وَمُقْتَدُونَ بِهِمْ)، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. (الشَّاطِئِي، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢ / ص ٢٦٠).

الْقَوْلُ الثَّانِي: هُمْ (الصَّحَابَةُ عَلَى الْخُصُوصِ؛ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ أَقَامُوا عِمَادَ الدِّينِ، وَأَرْسَوْا أَوْتَادَهُ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ أَصْلًا) (الشَّاطِئِي، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢ / ص ٢٦٠)، وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ. (الشَّاطِئِي، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢ / ص ٢٦٠).

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: هُمْ (جَمَاعَةُ أَيْمَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ)، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه، وَهُوَ رَأْيُ الْأَصُولِيِّينَ. (الشَّاطِئِي، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢ / ص ٢٦١).

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: هُمْ (جَمَاعَةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَمْرٍ؛ فَوَاجِبٌ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ اتِّبَاعُهُمْ، فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ؛ فَوَاجِبٌ تَعَرُّفِ الصَّوَابِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ)، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. (الشَّاطِئِي، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢ / ص ٢٦٣).

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ فِي عِبَارَةٍ مُوجِزَةٍ مِنْ خِلَالِ مَا وَرَدَ مِنْ تَفْسِيرٍ مَعْنَى "الْجَمَاعَةِ":

إِنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ فِتَّةٌ مُسْلِمَةٌ تُشَكِّلُ مَجْمُوعَةً مُجْتَمِعِيَّةً، اجْتَمَعَتْ عَلَى عِلْمٍ وَبَيِّنَةٍ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَى هُدًى وَبَصِيرَةٍ؛ بِمَنْهَجِيَّةٍ جَمْعِيَّةٍ وَمَرْجِعِيَّةٍ جَامِعَةٍ.

التَّمْهِيدُ

لَقَدْ نَاطَ الْمَوْلى الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ بِالْإِنْسَانِ أَمَانَةَ الْإِسْتِخْلَافِ فِي الْأَرْضِ، وَأَهْلَهُ بِتَعْلِيمِهِ الْأَسْمَاءِ لِعِمَارَتِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة، ٣١: ٢)، وَالْقِيَامَ بِأَعْبَاءِ هَذَا الْإِسْتِخْلَافِ، وَإِقَامَةَ الْعُمْرَانِ وَفُقَ قِيمِ الْوَحْيِ الْهَادِيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود، ٦١: ١١)، وَجَعَلَ الْإِضْطِلَاعَ بِتِلْكَ الْأَمَانَةِ تَكْلِيفًا وَمَسْئُولِيَّةً، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (الأحزاب، ٧٢: ٣٣).

وَبَذَلَ التَّكْلِيفَ الْإِلَهِيَّ قَرِينَ مَطْلَبِ التَّقْوَى، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة، ٢٨٢: ٢)؛ انْطَلَقَ الْإِنْسَانُ فِي رِحْلَةِ الْحَيَاةِ يَنْظُرُ وَيُفَكِّرُ، يَعْمَلُ وَيَبْنِي، فَيُخْطِئُ وَيُصِيبُ، يَفْسَلُ وَيَنْجَحُ، يُقَارِنُ وَيُقَارِبُ، وَلَكِنَّهُ يَسْعَى بِاسْتِمْرَارٍ لِاِكْتِشَافِ الطَّرَائِقِ وَالْوَسَائِلِ الْأَفْضَلِ وَالْأَرْقَى، الَّتِي تُيسِّرُ لَهُ مُهِمَّتَهُ وَتُمَكِّنُهُ مِنْ كَسْبِ أَكْبَرِ، وَتُحَقِّقُ مَقَاصِدَ خَلْقِ اللَّهِ لَهُ، وَيُهَيِّئُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ لِيَكُونَ رَبَّانِيًّا، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران، ٧٩: ٣).

إِنَّ مَقْصِدَاتِ النُّهُوضِ مَا تَزَالُ مَوْجُودَةً فِي الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ، وَلَعَلَّ فِي مُقَدِّمَتِهَا مَا تَتَوَقَّرُ عَلَيْهِ دُونَ سَائِرِ الْأُمَمِ مِنَ الْخِطَابِ الْإِلَهِيِّ الصَّحِيحِ؛ أَمَكْنَ مَا يُؤْهِلُهَا لِمُعَاوَدَةِ النُّهُوضِ، خَاصَّةً وَأَهْمًا تَمْتَلِكُ إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ التَّجَرِبَةُ الْحَضَارِيَّةُ التَّارِيخِيَّةُ مِنْ تَجَسُّدِ نَصِّ الْخِطَابِ الْإِلَهِيِّ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي حَيَاةِ النَّاسِ جَمْعًا.

وَأَنَّ فِي مَرَحَلَةِ بِنَاءِ الْأَنْمُودَجِ الْقُدُودِ، بِرِعايَةِ وَتَسْدِيدِ الْوَحْيِ فِي مَرَحَلَةِ السِّيَرَةِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ حَقِيقَةِ خَيْرِ الْقُرُونِ؛ الْأَمْرُ الَّذِي يَمْنَحُ الْقُدْرَةَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الدُّورِ الْحَضَارِيِّ، وَالْقِيَامَ بِمُقَارَبَةِ وَمُؤَادَةِ لَوَاقِعِ الْحَالِ مَعَ نَمَاجِ وَمَرَاجِلِ التَّنْزِيلِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِلنَّصِّ، بِحَسَبِ مَا يُتَوَقَّرُ مِنْ اسْتَطَاعَاتٍ، ابْتِدَاءً مِنْ أَدْنَى حَالَاتِ الْإِسْتِضْعَافِ إِلَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الْقُوَّةِ وَالتَّمَكُّنِ.

وَقَدْ يَكُونُ اسْتِمْرَارُ الطَّائِفَةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحَقِّ، الَّتِي قَدْ تَضَيَّقَتْ وَقَدْ تَتَّسَعَتْ لِكِنَّهَا لَا تَنْقَطِعُ، الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالَّتِي تُجَسِّدُ قِيمَ الْإِسْلَامِ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، وَتُدَلِّلُ عَلَى خُلُودِهِ وَتَجَرُّدِهِ عَنْ خُدُودِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِاسْتِمْرَارِهَا، دَلِيلًا عَمَلِيًّا لِكُلِّ أَصْحَابِ الْهِمَمِ، الَّذِي يَبْعَثُ فِيهِمْ الْهِمَّةَ، وَيَدْفَعُهُمْ لِلتَّفَكُّيرِ بِسُبُلِ الْخُرُوجِ مِنَ الْوَاقِعِ، وَإِبْصَارِ كَيْفِيَّاتِ مُعَاوَدَةِ إِظْهَارِ الْأُمَّةِ، لِتَسْتَأْنِفَ دَوْرَهَا الرِّسَالِيَّ الْحَضَارِيَّ مِنْ جَدِيدٍ.

وَيَتَطَلَّعُ الْبَاحِثُ إِلَى بَيَانِ سُبُلِ النُّهُوضِ الْحَضَارِيِّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ خِلَالِ الْفَقَرَاتِ الْفَرَعِيَّةِ الْآتِيَةِ:

أولاً- أسئلة البحث:

لِتَعَزِيزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ بُعْيَةً تَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي مُجْتَمَعِ جَنُوبِ تَايْلَانْدِ؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ الرَّئِيسِيَّ الْمَطْرُوحَ هُوَ: كَيْفَ نَصْنَعُ الرُّؤْيَا الْعِلْمِيَّةَ وَالْعَمَلِيَّةَ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ؟

وَيَتَفَرَّغُ عَنْهُ التَّسَاوُلَانِ الْآتِيَانِ:

أ - كَيْفَ نُقَوِّمُ الرُّؤْيَا بِالْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ: بَيْنَ الْمَذْهَبِيَّةِ .. وَالْمَرْجِعِيَّةِ؟

ب - كَيْفَ نُوْجِدُ أُمَّةً وَاحِدَةً بِالْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ؟

وَمِنْ خِلَالِ الدَّعْوَةِ لِلْمُرَاجَعَةِ وَإِمْكَانِيَّةِ التَّجَاوُزِ؛ يَلُوحُ الْجَوَابُ فِي الْأَفْقِ لِتَحْقِيقِ الرُّؤْيَا بِ:

المقاصد الشرعية والمنهجية العلمية والقواعد الأخلاقية السلوكية - حال الاختلاف لبند الخلاف - التي أسس لها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، هي التي حرص فقهاؤنا على إبراز أهميتها في سلامة الصدر، وفي تشكيل معالم الشخصية المسلمة الإيجابية؛ لأن الإسلام دين الحياة وهداية الناس، ولا يمكن إقامة الحياة وفق منهجه إلا بالنفزة لتعظيم السنة النبوية، وفقه مقاصد الشريعة، وتحرير المصطلحات، التي تشكل المناخ الثقافي، والعقل الجمعي، والخبرة المطلوبة، وقراءة التجربة النبوية التاريخية بدقة، والتعريف إلى عوامل سقوط المجتمعات بالخلاف المذموم، وهبوط المجتمعات بالاختلاف المحمود؛ استجابة لقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَفْهًا فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة، ١٢٢: ٩).

ذَلِكَ أَنَّ طَلَبَ الْفَقْهِ الْمَنْهَجِيِّ وَالْوَعْيِ الثَّقَافِيِّ وَالتَّكَامُلِ الْعِلْمِيِّ، وَالتَّبَادُلِ الْفِكْرِيِّ، وَالإِطْلَاقَ عَلَى التَّجَارِبِ: فَرَضَ كِفَائِيٌّ.

وَالنَّفَرَةُ الْمَنْهَجِيَّةُ لَيْسَ لِنَشْرِ قِيَمِ الدِّينِ فَقَطْ؛ وَإِنَّمَا لِلْفَقْهِ بِآلِيَّاتٍ وَأَدَوَاتٍ وَوَسَائِلِ نَشْرِ الدِّينِ أَيْضًا، سَوَاءَ كَانَ فَهْمُ الْوَاقِعِ وَمَيِّدَانِ الْعَمَلِ، وَفَهْمُ تَنْزِيلِ الْقِيَمِ عَلَى حَرَكَةِ الْحَيَاةِ، أَوْ كَانَ لِلتَّبَصُّرِ بِالسُّنَنِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْقَوَائِنِ التَّرْبَوِيَّةِ، الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِتَحْكُمَ التَّارِيخَ وَالْحَاضِرَ؛ فَفَهْمُ الْمُسْلِمِينَ الْحَضَارِيِّ أَنَّ الدِّينَ لِبِنَاءِ الدُّنْيَا وَإِقَامَةِ الْعُمْرَانِ، وَحُسْنِ إِدَارَةِ الْحَيَاةِ بِكُلِّ شُعْبَةٍ؛ لِتَحْقِيقِ الْحَسَنَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْحَسَنَةِ فِي الْآخِرَةِ: هُوَ الَّذِي كَانَ وَرَاءَ حَرَكَةِ الْفُقَهَاءِ وَانْدِفَاعِهِمْ لِاسْتِدْرَاكِ مَقُومَاتِ الْإِسْتِخْلَافِ كُلِّهَا. (حسنه (تقديم): الإدارة التربوية لمنظور إسلامي، ص: ٥ - ١١، (بتصرف)).

ثانيًا- أهداف البحث:

يَهْدَفُ الْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ إِلَى دِرَاسَةِ تَعْرِيزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي مُجْتَمَعِ جَنُوبِ تَائِلَانْدِ؛ نَحْوَ صِنَاعَةِ الرُّؤْيَا الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، مِنَ الْمُرْتَكِزَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْحَضَارِيَّةِ بِالْمُنْطَلَقَاتِ التَّأْصِيلِيَّةِ، وَالْمَقُومَاتِ الْمَنْهَجِيَّةِ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مَعْرِفَةِ مَطْلَبَيْنِ:

(١) مَفْهُومُ الْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ بَيْنَ الْمَذْهَبِيَّةِ .. وَالْمَرْجِعِيَّةِ.

(٢) سُبُلُ إِيجَادِ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ بِالْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ.

ثالثاً - منهج البحث:

انتَهَجَ الْبَحْثُ الْمَنْهَجَ الْإِسْتِقْرَائِيَّ وَالْوَصْفِيَّ وَالْإِسْتِنْبَاطِيَّ، وَذَلِكَ بِجَمْعِ الْمَوَادِّ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ وَالْأبحاثِ الْمُعاصرة لِتَوْصِيفِهَا وَالْإِسْتِنْبَاطِ مِنْهَا.

رابعاً - حدود البحث:

يَتَأَطَّرُ الْبَحْثُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْمُعاصرة فِي حُدُودِهِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

- الحُدُودُ الْمُؤَصِّغَةُ:

تَنَاقُلُ سُبُلِ تَعَزُّيزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي مَنَاحِي الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

- الحُدُودُ الْمَكَانِيَّةُ: اِفْتِصَارُ الْبَحْثِ عَلَى دِرَاسَةِ مُجْتَمَعِ ثَلَاثِ مُحَافَظَاتٍ جَنُوبِيَّةٍ تَائِلَانْدِيَّةٍ.

- الحُدُودُ الزَّمَانِيَّةُ: اِفْتِصَارُ الْبَحْثِ عَلَى الْفَتْرَةِ الزَّمَانِيَّةِ الْحَالِيَّةِ الْمُعاصرة.

خامساً - الدِّراسَاتُ السَّابِقَةُ:

نَظَرًا لِكَوْنِ الْبَحْثِ يَتَطَرَّقُ فِي الْأَسَاسِ عَنْ تَعَزُّيزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي جَنُوبِ تَائِلَانْدِ؛ بُعْيَةً تَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَنْطِقَةِ الْحُدُودِيَّةِ الْجَنُوبِيَّةِ التَّائِلَانْدِيَّةِ، لِثَلَاثِ مُحَافَظَاتٍ: (فَطَانِي، جَالَا وَنَارَاتِيَوَات)، فَإِنَّ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَتِمَّ ذِكْرُ ذَاتِ الصِّلَةِ بِالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِ وَجُهِودِهِ مِنَ الدِّراسَاتِ السَّابِقَةِ عَلَى مُسْتَوَى جَنُوبِ تَائِلَانْدِ، لِتَكْمُنَ الدِّرَاسَةُ الْحَالِيَّةُ فِي الْبَحْثِ عَنْ سُبُلِ تَعَزُّيزِ هَذَا الْمَذْهَبِ الْفِقْهِيِّ بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي الشُّمُولِي الْمَوْسُوعِي لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ؛ لِهَذَا فَقَدْ جَاءَتْ الدِّراسَاتُ السَّابِقَةُ، عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّي، فِي ثَنَائَا النَّدْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ جُهِودِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي تَعْظِيمِ السُّنَّةِ وَنُصْرَةِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، الَّتِي نَظَّمَهَا: مَكْتَبُ الْمُسْتَشَارِ الْإِسْلَامِيِّ بِسَفَارَةِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ لَدَى تَائِلَانْدِ، بِالتَّعَاوُنِ مَعَ مُؤَسَّسَةِ السَّلَامِ بِجَامِعَةِ فَطَانِي، وَمُؤَسَّسَةِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، الْمُنْعَقِدَةِ فِي فُنْدُقِ (Pattani CS) فِي الْفَتْرَةِ: ٤-٥ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٤ هـ الْمُؤَافِقِ ٩-١٠ أَكْثُوبَرِ ٢٠١٣ م، وَتَمَثَّلَتْ الدِّراسَاتُ السَّابِقَةُ فِي الْآتِي:

(١) مَنْهَجُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي التَّعَامُلِ مَعَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: الْقَضَايَا الْعَقْدِيَّةُ مُؤَدَّجًا، لِلدُّكْتُورِ عَلِيِّ مَهَامَا

سَامُوهُ.

(٢) الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَشَخْصِيَّتُهُ، لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْحَلِيمِ سَايْسِيْنَج.

(٣) جُهِودُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي تَوْحِيدِ الْأُمَّةِ، لِلدُّكْتُورِ إِسْمَاعِيلِ لُطْفِي جَافَاكِبَا.

(٤) جُهِودُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي تَعْظِيمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَنُصْرَةِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ الدِّينِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ.

(٥) مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، لِلْأُسْتَاذِ جِيء لَه كِيَكْفُونَج.

(٦) وَاقِعُ مُسْلِمِي تَائِلَانْدِ فِي التَّمَسُّكِ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو بَكْر.

حَيْثُ يَظْهَرُ لِلْبَاحِثِ أَنَّ فَحْوَى وَمُخْتَوَى الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ - الَّتِي قُدِّمَتْ فِي النَّدْوَةِ الْمَذْكُورَةِ - بِحَسَبِ مُعَالَجَةِ كُلِّ بَاحِثٍ لِمَا قَدَّمَهُ وَعَرَضَهُ فِيهَا:

مَنْهَجُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي تَعْظِيمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَمِنْ بَيَانِ سِرِّهِ وَشَخْصِيَّتِهِ، ثُمَّ تَقْدِيرِ جُهُودِهِ فِي تَوْحِيدِ الْأُمَّةِ، وَفِي تَعْظِيمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَنُصْرَةِ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ، وَعَنْ تَوَجُّهِهِ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، ثُمَّ عَنْ وَاقِعِ مُسْلِمِي تَائِلَانْدِ فِي التَّمَسُّكِ بِمَذْهَبِهِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْبُحُوثُ بِمُجْمَلِهَا اسْتَوْعَبَتْ وَتَنَاوَلَتْ جَوَانِبَ عِدَّةٍ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ. إِذْ تَجَمَّعَ الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ مَعَ الدِّرَاسَةِ الْحَالِيَةِ فِي بَعْضِ الْمَشْتَرَكَاتِ لِمَضَامِينِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ؛ بَيْنَمَا يَتَطَّلَعُ الْبَاحِثُ وَيَضْطَلِعُ - عَلَاوَةً عَمَّا سَبَقَ - بِالْحَثِّ عَلَى، وَالْحَفْزِ إِلَى تَفْعِيلِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي مُجْتَمَعِ جَنُوبِ تَائِلَانْدِ، مِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ سِتِّ مُقَدِّمَاتٍ، وَطَرَحِهَا لِلتَّنَاقُشِ وَالتَّفَاكُرِ فِيمَا بَيْنَ الْأَوْسَاطِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مُجْتَمَعِ جَنُوبِ تَائِلَانْدِ؛ بُعِيَّةٍ تَعَزِّزُ الْوَسْطِيَّةَ وَالْوُصُولَ إِلَى الْمَشْتَرَكَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْحَضَارِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ.

المَطْلَبُ (الأول) الْوَسْطِيَّةُ الْمَنْهَجِيَّةُ: بَيْنَ الْمَذْهَبِيَّةِ .. وَالْمَرْجِعِيَّةِ:
لِلخُرُوجِ مِنْ أَيْ نِزَاعٍ جَدَلِيٍّ؛ يَتَطَلَّبُ تَحْرِيرُ الْمُصْطَلَحِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، فَالْمَذْهَبُ فِي اللُّغَةِ: هُوَ مَكَانُ الدِّهَابِ وَهُوَ الطَّرِيقُ. وَالْمَذْهَبُ: الْمُعْتَقَدُ الَّذِي يُذْهَبُ إِلَيْهِ. (ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ: ج ٦/ ص ٤٨-٤٩).
وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: الْأَحْكَامُ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا الْمَسَائِلُ؛ شَبَّهَتْ بِمَكَانِ الدِّهَابِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الطَّرِيقَ يُوصِلُ إِلَى الْمَعَاشِ، وَتِلْكَ الْأَحْكَامُ تُوصِلُ إِلَى الْمَعَادِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْأَحْكَامِ الْمَذْهَبُ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرفِيَّةً. (الشُّرَوَانِي، حَوَاشِي ثَقَفَةِ الْمِنْهَاجِ: ج ١/ ص ٣٨).

وَحَقِيقَةُ الْمَذْهَبِ الْعُرفِيَّةُ: فَهِيَ الطَّرِيقَةُ الْفَقْهِيَّةُ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْمُتَابِعُ لِأَحَدِ الْفُقَهَاءِ الْمَتَّبِعِينَ.
وَهَذَا الْمَوْلُودُ الْإِصْطِلَاحِيُّ عُرفاً: الْمَذْهَبُ؛ لِحَقِّ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. (مَعْرِيبَةُ، الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ: دِرَاسَةٌ عَنْ أَهَمِّ مُصْطَلَحَاتِهِ، ص: ٢١).

وَلَمْ يَحْدُثْ نِسْبَةُ الْمَذْهَبِ إِلَى صَاحِبِهِ إِلَّا فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ، عِنْدَمَا دَعَتْ الظُّرُوفُ إِلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِلْتِمَازِ بِمِنْهَاجٍ مُعَيَّنٍ فِي الْفَقْهِ. وَلَمْ تَكُنْ الْمَذَاهِبُ قَدْ اسْتَقَرَّتْ عَلَى رَأْسِ الْمَائَةِ الثَّالِثَةِ، وَإِنْ كَانَتْ بِدْرَةِ الْمَذَاهِبِ قَدْ بَدَأَتْ قَبْلَ هَذَا الْعَصْرِ بِزَمَانٍ؛ إِذْ كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَعْتَمِدُونَ عَلَى فَتَاوَى ابْنِ عُمَرَ، وَأَهْلُ مَكَّةَ عَلَى فَتَاوَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ عَلَى فَتَاوَى ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَانَ هَذَا أَوَّلَ غَرَسٍ لِأَصْلِ التَّمَذُّبِ بِالْمَذَاهِبِ. (مَعْرِيبَةُ، الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ: دِرَاسَةٌ عَنْ أَهَمِّ مُصْطَلَحَاتِهِ، ص: ٢٢-٢٣).

وَعَلَى ضَوْءِ مَا سَبَقَ، فَالْمَذْهَبُ كَمُصْطَلَحٍ فِقْهِيٍّ هُوَ: مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَرَائِ الْاجْتِهَادِيَّةِ لِإِمَامٍ مِنَ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ دُونَتْ أَرَائُهُمْ وَخُرِرَتْ، وَمَا تَلَاَهُ مِنْ اجْتِهَادَاتِ أَصْحَابِهِ وَفَقَّ قَوَاعِيدِهِ وَأُصُولِهِ تَحْرِيجًا وَتَرْجِيحًا. (مُوسَى، تَارِيخُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، ص: ٥٧-٧٣)

مَنْهَجِيَّةُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

يُمْكِنُ تَحْدِيدُ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِجْمَالًا، وَبُصُورَةً شَدِيدَةً الْإِنْجَازِ فِي تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْمُسْتَخْلَصَةِ مِنْ مَوَاضِعٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ رِسَالَتِهِ الْأُصُولِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: "الْأَصْلُ قُرْآنٌ وَسُنَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِقْيَاسٌ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا انْصَلَّ الْحَدِيثُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ - فَهُوَ سُنَّةٌ، وَالْإِجْمَاعُ أَكْبَرُ مِنَ الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ، وَالْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِذَا اخْتَمَلَ مَعَانِي فَمَا أَشْبَهَ مِنْهَا ظَاهِرُهُ أَوْلَاهَا بِهِ، وَإِذَا تَكَافَأَتِ الْأَحَادِيثُ فَأَصَحُّهَا إِسْنَادًا أَوْلَاهَا، وَلَيْسَ الْمُنْقَطِعُ بِشَيْءٍ مَا عَدَا مُنْقَطِعُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَلَا يُقَاسُ أَصْلٌ عَلَى أَصْلٍ، وَلَا يُقَالُ لِلْأَصْلِ: لِمَ؟ وَكَيْفَ؟ وَإِنَّمَا يُقَالُ لِلْفَرْعِ: لِمَ؟ فَإِذَا صَحَّ قِيَاسُهُ عَلَى الْأَصْلِ، صَحَّ وَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ" (الحَجَوِي، الْفِكْرُ السَّامِيُّ فِي تَارِيخِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: ج ١/ص ٣٩٨).

قَالَ الْمَرْبُوعِيُّ وَحَرَمَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "إِذَا وَجَدْتُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّبِعُوهَا، وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَى أَحَدٍ" (ابْنُ الْمُوَصِّلِيِّ، مُخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ، ص: ٥٤٤).

هَذَا وَقَدْ اِمْتَنَزَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا يَخُصُّ طَرِيقَةَ تَدْرِيسِهِ بِأَمْرَيْنِ مُهِمَّيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَمْنَحُ حُرِّيَّةَ الْمُنَافَشَةِ لِتَلَامِيذِهِ، وَيَقُولُ لَهُمْ: "إِذَا ذَكَرْتُ دَلِيلًا أَوْ بُرْهَانًا لَمْ تَقْبَلْهُ عَقُولُكُمْ فَلَا تَقْبَلُوهُ، لِأَنَّ الْعَقْلَ مُضْطَرٌّ لِقَبُولِ الْحَقِّ" (الْمَرَاغِي، الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي طَبَقَاتِ الْأُصُولِيِّينَ: ج ١/ص ١٣٤).

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّخَصُّصِ فِي الْعِلْمِ وَيُرَغِّبُ فِيهِ الطُّلَبَةَ؛ فَيَقُولُ لَهُمْ: "مَا نَظَرْتُ ذَا فَنٍّ وَاحِدٍ إِلَّا غَلَبَنِي، وَمَا نَظَرْتُ ذَا فَنِّينِ أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا غَلَبْتُهُ" (الْمَرَاغِي، الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي طَبَقَاتِ الْأُصُولِيِّينَ: ج ١/ص ١٣٤).

الْمَطْلَبُ الثَّانِي) سُبُلُ إِيجَادِ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ بِالْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ:

الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ "أُمَّةٌ" ذُوْنَ وُجُودٍ وَحِدَةٍ غُضُوبِيَّةٍ تَرْبُطُ بَيْنَ أَجْزَائِهَا، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ هِيَ بِـ "أُمَّةٍ" بَلْ شَبَحَ أُمَّةً. وَلِذَلِكَ قَرَّرَ الْإِسْلَامُ مَبْدَأَ "الْأُخُوَّةِ" بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الْحُجُرَات، ١٠: ٤٩). وَهَذَا الْمَبْدَأُ يَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْأُخُوَّةَ مُتَلَاْزِمَانِ قُوَّةً وَضَعْفًا.

وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ طَبْعًا أَنَّ الْأُمَّةَ الْمُسْلِمَةَ الْحَيَّةَ تَخْلُو مِنْ اخْتِلَافٍ فِي وَجْهَاتِ النَّظَرِ وَالْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ. فَهُوَ اخْتِلَافٌ طَبِيعِيٌّ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْبَشَرِ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِخْتِلَافَ لَا يُؤَدِّي إِلَى نِزَاعٍ وَشِقَاقٍ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ الْحَيَّةِ. بَلْ إِلَى "التَّعَارُفِ" وَالتَّعَاوُنِ وَإِثْرَاءِ الْمَسِيرَةِ الْحَضَارِيَّةِ، فَالْإِخْتِلَافُ غَيْرُ الْخِلَافِ.

وَكَانَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَمَسَّكُ بِالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَصِلْهُ؛ فَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: "كُلُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ قَوْلِي، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنِّي" (ابن عساکر، تاريخ دمشق: ج ٥١/ص ٣٨٩).

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الْعُصُورَ الْإِسْلَامِيَّةَ الَّتِي تَلَتْ عَصْرَ الرِّسَالَةِ الْأَوَّلَ إختلافات بين المسلمين أدت إلى ظهور فِرَقٍ وَمَذَاهِبٍ. غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْإختلافات المذهبية مَا كَانَتْ تَحُولُ دُونَ شُعُورِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ. فَكَانُوا عَلَى الصَّعِيدِ الدَّاخِلِيِّ مُتَعَاوِنِينَ مُتَوَاصِلِينَ خَاصَّةً فِي الْحَقْلِ الْعِلْمِيِّ. فَالْعُلَمَاءُ يُجُودُونَ حَوَاضِرَ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَيُلْقُونَ الدُّرُوسَ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَحِلُّونَ فِيهِ، وَتَنْتَقِلُ الْكُتُبُ فِي زَمَنِ تَأْلِيفِهَا مِنْ أَقْصَى الشَّرْقِ إِلَى أَقْصَى الْغَرْبِ مَعَ سَعَةِ الرُّقْعَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ، وَصُعُوبَةِ الْإِسْتِنْسَاحِ، وَمَشَاقِّ السَّفَرِ. (يُنْظَرُ: النَّشْرُ، مَنَاهِجُ الْبَحْثِ عِنْدَ مُفَكِّرِي الْإِسْلَامِ، ص: ٥٣ فَمَا بَعْدَهَا).

وَالْحَقُّ أَنَّ أَوْلِيكَ الْأَعْلَامَ الْفُقَهَاءَ كَانُوا أَئِمَّةً هُدًى، وَلِلْوَسْطِيَّةِ سَلَكُوا؛ حَيْثُ إِنَّ الْوَسْطِيَّةَ فِي مَجْمُوعِ الْمَذْهَبِ لَا فِي جَمِيعِ الْمَذْهَبِ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا مَنَهْجاً غَيْرَ الْوَسْطِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- الْأُصُولُ وَقَوَاعِدُ الْإِسْتِنْبَاطِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْأَئِمَّةُ مَذْهَبَهُمْ.

٢- قَبُولُ الْفُقَهَاءِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

٣- التَّلَمُّذَةُ وَالتَّنَائُ الْمُتَبَادَلُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ.

٤- قَبُولُ الْأَئِمَّةِ مَا كَانَ الدَّلِيلُ مَعَهُ.

الْأَوَّلُ: الْأُصُولُ وَقَوَاعِدُ الْإِسْتِنْبَاطِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْأَئِمَّةُ مَذْهَبَهُمْ:

وَالأُصُولُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الشَّافِعِيُّ فِي بِنَاءِ مَذْهَبِهِ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ (الْأَمِّ)، حَيْثُ قَالَ: "الْعِلْمُ طَبَقَاتٌ؛ الْأُولَى: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، الثَّانِيَةُ: الْإِجْمَاعُ فِي مَا لَيْسَ كِتَاباً وَلَا سُنَّةً، الثَّالِثَةُ: أَنْ يَقُولَ صَحَابِيٌّ فَلَا يُعْلَمُ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، الرَّابِعَةُ: الْإِخْتِلَافُ الصَّحَابِيُّ، الْخَامِسَةُ: الْقِيَاسُ" (ابن قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ، إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ: ج ٤/ص ١٢١، مُحَمَّدُ السَّائِسُ، نَشْأَةُ الْفِقْهِ الْإِجْتِهَادِيِّ، ص: ٦٣).

الثَّانِي: قَبُولُ الْفُقَهَاءِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ:

رُوي أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَرَكَ الْقُنُوتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ - وَالْقُنُوتُ عِنْدَهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ - حِينَ صَلَّى قَرِيبًا مِنْ مَقْبَرَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؟، فَقَالَ: "أَخَالِفُهُ وَأَنَا فِي حَضْرَتِهِ؟!". وَقَالَ أَيْضاً: "رُبَّمَا نُحَدِّثُنَا إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ" (يُنْظَرُ: الْعُلَوَانِي، أَدَبُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْلَامِ، ص: ١١٩).

الثَّالِثُ: التَّلَمُّذَةُ وَالتَّنَائُ الْمُتَبَادُلُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ:

قَالَ يُؤْنَسُ الصَّدِيقِي: مَا رَأَيْتُ أَعْقَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ، نَاطَرْتُهُ يَوْمًا فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ افْتَرَقْنَا. وَلَقَيْتَنِي فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا مُوسَى، أَلَا يَسْتَفِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَانًا وَإِنْ لَمْ تَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَةٍ!" (الدَّهْلِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ج ٨/ص ٢٤٠، وَابْنُ عَسَاكِرٍ، تَارِيخُ دِمَشْقَ: ج ٥١/ص ٣٠٢).

الرَّابِعُ: قَبُولُ الْأُئِمَّةِ مَا كَانَ الدَّلِيلُ مَعَهُ:

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِ اخْتِلَافِهِ مَعَ مَالِكٍ -: "مَا كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَوْجُودَيْنِ، فَالْعُذْرُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مَقْطُوعٌ، إِلَّا بِإِثْبَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ صِرْنَا إِلَى أَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ" (ابْنُ الْقَيِّمِ الْجُوزِيِّ، إِغْلَامُ الْمُوقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ: ج ٤/ص ١٢١).

إِنَّ مِنْهَجَ التَّغْيِيرِ الْإِسْلَامِيِّ الْمُنَبِّتِ أَساساً مِنَ الْمَذْهَبِ الْإِسْلَامِيِّ، لَا بُدَّ أَنْ يَضَعَ خَطًّا فَاصِلًا وَاضِحًا بَيْنَ مَا هُوَ وَحْيٍ إلهِيٍّ وَبَيْنَ مَا هُوَ جُهْدٍ بَشَرِيٍّ، أَوْ فِكْرٍ بَشَرِيٍّ أَوْ تَصَوُّرٍ بَشَرِيٍّ لِمَسَائِلِ حَوْلِ الْوَحْيِ الْإلهِيِّ وَتَفْسِيرِهِ وَشَرْحِهِ فِي إِطَارِ قَوَاعِدِهِ وَأَصُولِهِ وَفِي ضَوْءِ الْمَرَاكِحِ التَّارِيخِيَّةِ الْمُتَتَابِعَةِ. (عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَذْهَبُ الْإِسْلَامِيُّ وَالتَّغْيِيرُ الْحَضَارِيُّ، ص: ٢٣ - ٣٧).

العوامل المنوطة في تعزيز المذهب الشافعي لترسيخ الوسطية في مجتمع جنوب تايلاند

يَضُمُّ جَنُوبُ تَايْلَانْدِ الْأَذْنَى ثَلَاثَ مُحَافَظَاتٍ، بِالْمُعْطَيَاتِ الْآتِيَةِ: (يُنْظَرُ: سَمَارُوه، تَعْرِيزُ الْوَسْطِيَّةِ فِي مُعَاجَلَةِ الْإِنْخِرَافِ الْفِكْرِيِّ بِجَنُوبِ تَايْلَانْدِ، ص: ١٣١ - ١٥٤).

أ- مُحَافَظَةُ فَطَانِي (Pattani):

يَبْلُغُ عَدَدُ سُكَّانِ فَطَانِي ٦٥٥,٢٥٦ نَسَمَةً، وَنِسْبَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ ٨٢,٢٥%. حَيْثُ يَتَوَرَّعُ سُكَّانُ فَطَانِي عَلَى ١٢ مُدِيرِيَّةً، ١٠ حَيٍّ، ٦٦ قَرْيَةً، وَهِيَ (٦٥٩) مَسْجِدًا.

ب- مُحَافَظَةُ جَالَا (Yala):

يُقَدَّرُ عَدَدُ سُكَّانِهَا بِ ٥٣٢,٣٢٦ نَسَمَةً، وَتَبْلُغُ نِسْبَةُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ٨١,٤٦%. حَيْثُ يَتَوَرَّعُ سُكَّانُ جَالَا عَلَى ٨ مُدِيرِيَّةً، ٨٥ حَيٍّ، ٣٤١ قَرْيَةً. وَفِيهَا (٥١٦) مَسْجِدًا.

ج- مُحَافَظَةُ نَارَاتِيَوَات (Narathiwat):

يَقْطُنُّهَا حَوَالِي ٧٣٧,١٦٢ نَسَمَةً، وَتَبْلُغُ نِسْبَةُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ٨٩,٠٥%. حَيْثُ يَتَوَرَّعُ سُكَّانُ نَارَاتِيَوَات عَلَى ١٣ مُدِيرِيَّةً، ٧٧ حَيٍّ، ٥٨٩ قَرْيَةً، وَبْلُغُ عَدَدِ الْمَسَاجِدِ فِيهَا (٦٦٩) مَسْجِدًا.

وَتُشْرِفُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الْمَجَالِسُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْمَحَافَظَاتِ الثَّلَاثَةِ الْحُدُودِيَّةِ الْجَنُوبِيَّةِ التَّيْلَانْدِيَّةِ، وَهِيَ هَيْئَاتُ إِسْلَامِيَّةٌ شَعْبِيَّةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ؛ تَتَّبِعُ الْمَجْلِسَ الْإِسْلَامِيَّ الْمَرْكَزِيَّ بِبَاَنْكُوكَ.

وَيُقَدَّرُ إِجْمَالُ عَدَدِ الْكُتَاتِبِ وَالْحَلَاوِي (فَوْنْدُوق) فِي جَنُوبِ تَائِلَانْدِ حَتَّى الْآنَ (٣٠٦) مَزَكَّرًا، كَالْتَّالِي:

(أ) عَدَدُ الْكُتَاتِبِ فِي فَطَانِي (١٨٥) كُتَّابًا.

(ب) عَدَدُ الْكُتَاتِبِ فِي جَالَا (٥٠) كُتَّابًا.

(ج) عَدَدُ الْكُتَاتِبِ فِي نَارَاتِيَوَاتِ (٧١) كُتَّابًا.

وَلَا يَزَالُ عَدَدُ مِنَ الطُّلَّابِ يُفَضِّلُونَ الدِّرَاسَةَ فِيهَا إِلَى الْيَوْمِ، وَقَدْ لَبِثَ هَذِهِ الْكُتَاتِبُ دَوْرًا بَارِزًا فِي الْحِفَاطِ عَلَى الْهُوِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَنُوبِ تَائِلَانْدِ، وَظَلَّ التَّعْلِيمُ التَّقْلِيدِي كَذَلِكَ حَتَّى أُدْخِلَ التَّعْدِيلُ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ فِي هَذَا النِّسْطَامِ، يُلْزَمُ جَمِيعُ الْكُتَاتِبِ بِالتَّسْجِيلِ لَدَى الْحُكُومَةِ، ثُمَّ تَغْيَرُ نِظَامُ بَعْضِ هَذِهِ الْكُتَاتِبِ إِلَى مَدَارِسِ دِينِيَّةٍ أَهْلِيَّةٍ.

وَتَتَبَقَّى الْمَدَارِسُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْأَهْلِيَّةُ فِي جَنُوبِ تَائِلَانْدِ مِنْهَا مُزْدَوِجًا، لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمَنْهَجِ الشَّرْعِيِّ وَالْأَكَادِمِيِّ؛ حَيْثُ الْمَنْهَجُ الشَّرْعِيُّ لِلْحِفَاطِ عَلَى الْهُوِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْمَنْهَجُ الْأَكَادِمِيُّ لِمُوَكَبَةِ مُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ.

وَيَبْلُغُ عَدَدُ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مُحَافَظَةِ فَطَانِي (١٨٥) مَدْرَسَةً.

بَيْنَمَا يَبْلُغُ عَدَدُ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مُحَافَظَةِ جَالَا (٨) مَدْرَسَةً.

كَمَا يَبْلُغُ عَدَدُ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مُحَافَظَةِ نَارَاتِيَوَاتِ (٧٥) مَدْرَسَةً.

أَمَّا الْجَامِعَاتُ فِي جَنُوبِ تَائِلَانْدِ، فَمِنْهَا:

- جَامِعَةُ فَطَانِي، الَّتِي تُمَثِّلُ (جَنَاحَ التَّعْلِيمِ الْعَالِي الْإِسْلَامِيِّ الْأَهْلِيِّ). بَعْضُوهَا فِي اتِّحَادِ جَامِعَاتِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ لِمُنْظَمَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ لِلتَّرْبِيَةِ وَالْعُلُومِ وَالثَّقَافَةِ (إِنْسِيْسَكُو)؛ بِالإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِ جَامِعَةِ فَطَانِي عَضْوًا مُؤَسَّسًا فِي اتِّحَادِ الْجَامِعَاتِ الْأَفْرُوآسِيَوِيَّةِ.

وَهُنَاكَ كَلِيَّةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَمِيرِ سُونَكَلَا - فَرْعُ مُحَافَظَةِ فَطَانِي، كَذَلِكَ هُنَاكَ أَكَادِمِيَّةُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ نَارَاتِيَوَاتِ الْحُكُومِيَّةِ بِمُحَافَظَةِ نَارَاتِيَوَاتِ، وَقِسْمُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِتَطْوِيرِ الْأَعْمَالِ بِجَامِعَةِ رَاجِ فَهَاتِ الْحُكُومِيَّةِ فِي مُحَافَظَةِ جَالَا. (يُنْظَرُ: سَمَارُوهُ، تَغْرِيزُ الْوَسْطِيَّةِ فِي مُعَاجَلَةِ الْإِنْخِرَافِ الْفِكْرِيِّ بِجَنُوبِ تَائِلَانْدِ، ص: ١٥٠ - ١٥٤).

وَجَامِعَةُ الشَّيْخِ دَاوُدِ الْفَطَانِيِّ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهِيَ أَهْلِيَّةٌ فِي مُحَافَظَةِ جَالَا (غَيْرُ مُعْتَرَفٍ بِهَا مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ التَّائِلَانْدِيَّةِ حَتَّى عَامَ ٢٠٢٣)، وَتَضُمُّ الْجَامِعَةُ بِمُسَمَّاها الْحَالِي (كَلِيَّةُ الشَّيْخِ دَاوُدِ الْفَطَانِيِّ الْإِسْلَامِيَّةِ) خَمْسَ كَلِيَّاتٍ بِتَخْصُّصَاتِهَا كَالآتِي: (<https://www.facebook.com/ADMIN.KISDA> تَارِيخُ النَّصْفِ ٢٤/٨/٢٠٢٤م).

أسباب عدم تقييد بعض المسلمين في المنطقة بالمذهب الشافعي

وَمِنْ أَسْبَابِ عَدَمِ تَوَافُقِ أَعْمَالِ بَعْضِ مُسْلِمِي الْمَنْطَقَةِ بِالْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِعِدَّةِ عَوَامِلٍ مِنْهَا:

(١) الإِخَاطَةُ الْقَاصِرَةُ بِالْوَسْطِيَّةِ الْمُثَلَّى بَيْنَ اتِّبَاعِ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَبَيْنَ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِ.

(๒) التَّفْرِيطُ فِي الْإِلْتِزَامِ بِالْمَنْهَجِ الشَّافِعِيِّ، وَالْإِفْرَاطُ فِي التَّعَصُّبِ بِمَذْهَبِهِ.

(๓) التَّبَرُّرُ غَيْرِ الْمَنْهَجِيِّ وَغَيْرِ الْمَوْضُوعِيِّ فِي النَّصْلِ مِنْ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

وَلَأَجْلِ تَعَزُّزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ نَحْوِ الْوَسْطِيَّةِ؛ فَتَمَّةٌ سِتُّ مُقَدِّمَاتٍ يَسْتَدْعِي إِدْرَاكُهَا كَالآتِي:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي مُصْطَلَحِ (الْمَذْهَبِ):

إِنَّ حَقِيقَةَ (الْمَذْهَبِ) الْعِلْمِيَّةَ، وَبُعْدَهُ الْإِصْطِلَاحِي الدَّقِيقُ يَتَجَاوَزُ مَعْنِيَّتَهُ اللَّغَوِيَّ وَالْإِصْطِلَاحِي إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْأُصُولِيِّ الْمُعْتَمَدِ فِي اسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُمَيِّزُ مَذْهَبًا عَنْ مَذْهَبٍ آخَرَ، لَيْسَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الَّتِي انْتَهَتْ إِلَيْهَا اجْتِهَادَاتُ عُلَمَائِهِ وَحَوَالَا ثُرَاتُهُ الْفَقْهِيَّةِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُمَيِّزُ الْمَذْهَبَ: هُوَ ذَلِكَ الْمَنْهَجُ الْمُعْتَبَرُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ وَبِنَاءِ الْأَحْكَامِ. وَمَا الْأَحْكَامُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ إِلَّا نَتِيجَةُ لِلتَّطْبِيقِ الْعِلْمِيِّ لِأُصُولٍ وَقَوَاعِدِ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ وَمَنَاطِقِهَا الْجُزْئِيَّةِ.

وَمَا كِتَابُ "الرِّسَالَةِ" لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ؛ إِلَّا تَأْكِيدًا مِنْ أَنَّ بَدَايَةَ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ، كَانَتْ أَسَاسًا تُعَالِجُ مُشْكِلَةَ "فَهْمٍ" عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَوَاءً مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ اللَّغَوِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ، أَوْ الدَّلَالَةُ (الدَّلَالِيَّةُ) الْأُصُولِيَّةُ التَّفْعِيلِيَّةُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ هُوَ أَوَّلُ مَنْ نَبَّهَ عَلَى مَنْهَجِ الْفِكْرِ الْمَقَاصِدِيِّ، بَلْ إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ ضَوَابِطَ لِفَهْمِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَالَّتِي سَمَّاها الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ بِ"الْأَدَوَاتِ الَّتِي بِهَا تُفْهَمُ الْمَقَاصِدُ" (الشَّاطِبِيُّ، الْإِعْتِصَامُ: ج ٢/ص ٢٩٣).

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِقْهُ أُصُولِ الْمَذْهَبِ:

لَمَّا كَانَ كُلُّ مَذْهَبٍ مُحْكُومًا بِأُصُولٍ ضَابِطَةٍ لِعَمَلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ، وَكَانَتْ آيَةُ مُحَاوَلَةٍ لِلتَّصَدِّي إِلَى الْفَتْوَى خَارِجَ هَذِهِ الْأُصُولِ بَحْرًا عَلَى دِينِ اللَّهِ، بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ؛ كَانَ فِقْهُ هَذِهِ الْأُصُولِ مَطْلُوبًا لِلِإِفْتَاءِ فِي الْمَذْهَبِ. غَيْرَ أَنَّ تَمَامَ الْفِقْهِ؛ هُوَ الْفِقْهُ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِهَا فِي نَفْسِهَا، وَالْعِلْمِ بِمَسَائِلِكِ فَهْمِهَا، ثُمَّ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ إِجْرَائِهَا وَتَنْزِيلِهَا وَفَقَ حَالِ الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ؛ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: "إِنْ كَانَ أَحَدٌ يُجَالِفُنَا فَيُنَبِّئُ خِلَافَهُ عَلَيْنَا فَالشَّافِعِيُّ، فَقِيلَ لَهُ: فَلَمْ؟ قَالَ: "لِبَيَانِهِ وَتَثْبِيهِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ وَالِاسْتِمَاعِ..." (ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ، الْإِنْتِقَاءُ فِي فَصَائِلِ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ، ص: ٣٨).

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: الْقِيَادَةُ الرَّبُّوِيَّةُ:

إِنَّ عَلَى الْعَالِمِ الْمُنتَصِبِ لِلْوَرَاثَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِمَامَةِ الرَّبُّوِيَّةِ، أَنْ يَتَحَلَّقَ - قَبْلَ غَيْرِهِ - بِخِلَافِهَا الرَّبَّانِيَّةِ؛ فَهِيَ الْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْعَهْدُ الَّذِي سَيُسْأَلُ عَنْهُ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ؛ فَلَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَمْ يُكْسِبْ صَاحِبُهُ حِلْمًا يَتَحَلَّقُ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ قَلْبَهُ، أَوْ يُنَوِّرَهُ؛ فَعَلَيْهِ بِتَرْكِ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَتَرْكِ الذُّنُوبِ وَاجْتِنَابِ الْمَعَاصِي؛ وَلْيَكُنْ لَهُ فِيهَا بَيْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حَبِيبَةً مِنْ عَمَلٍ، فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ مَا يُشْغِلُهُ عَنْ غَيْرِهِ" (الْبَيْهَقِيُّ، مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ: ج ٢/ص ١٧١).

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ: صِدْقُ التَّوَجُّهَاتِ وَالْأَهْدَافِ:

وَهُوَ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ لِلجِهَاتِ الْمُشْرِفَةِ عَلَى تَحْدِيدِ الْبَرَامِجِ وَإِعْدَادِ الْمُحْطَّاتِ الْهَادِفَةِ، وَتَنْفِيزِ التَّوَجُّهَاتِ؛ إِذِ الْأَهْلِيَّةُ فِيهِ بِشَفَائِهَا (الْعِلْمِي وَالْتَرَبُوي) شَرْطٌ أَساس، وَعَلَى الْجِهَاتِ الْمُشْرِفَةِ أَنْ تَتَحَمَّلَ مَسْئُولِيَّتَهَا الدِّينِيَّةَ وَالْأَخْلَاقِيَّةَ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "مَا نَاطَرْتُ أَحَدًا قَطَّ إِلَّا عَلَى النَّصِيحَةِ" (الدَّهْهِيُّ، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ج ١٠/ص ٢٩).

المُقَدِّمَةُ الْخَامِسَةُ: تَفْعِيلُ دَوْرِ مُؤَسَّسَةِ الْفَتَوَى:

إِنَّ ضَرُورَةَ تَفْعِيلِ دَوْرِ مُؤَسَّسَةِ الْفَتَوَى لِيَكُونَ أَكْثَرَ حُضُورًا وَوَاقِعِيَّةً فِي تَحْسِيدِ اسْتِفْلَاحِيَّتِهَا بِالْفَتَوَى وَرِعَايَتِهَا لِحُصُوصِيَّاتِ الْبِلَادِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَالْعَقْدِيَّةِ، وَأَنْ مُسَاهَمَةَ مُؤَسَّسَةِ الْفَتَوَى فِي خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ وَالْحِفَاطِ عَلَى الْوَحْدَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ يَقْتَضِي أَنْ يَتَّسِمَ دَوْرُهَا - فَضْلًا عَنْ أَهْلِيَّةِ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا - بِوَصْفَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْفَاعِلِيَّةُ؛ لِتَحْقِيقِ حُضُورٍ قَوِيٍّ يَنْسَجِمُ وَمَقَاصِدِ إِحْدَاثِهَا.

وَالثَّانِي: الْعِلْمِيَّةُ؛ لِلتَّعَاطِي مَعَ مَا يُعْرَضُ عَلَيْهَا مِنْ قَضَايَا وَنَوَازِلٍ بِمَنْهَجٍ عِلْمِيٍّ شَرْعِيٍّ بَعِيدًا عَنِ الْعَوَاطِفِ؛ وَذَلِكَ عَلَى أَصُولٍ شَرْعِيَّةٍ وَاسْتِدْلَالَاتٍ صَحِيحَةٍ وَتَعْلِيلَاتٍ مُعْتَبَرَةٍ، وَاسْتِنْبَاطَاتٍ دَقِيقَةٍ.

قَالَ الْمُرَبِّيُّ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: "مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، عَظُمَتْ قِيَمَتُهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الْفَهْمِ، نَمَّا قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ، قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي اللَّغَةِ، رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْحِسَابِ، جَزُلَ رَأْيُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ، لَمْ يَنْفَعُهُ عِلْمُهُ" (الْبَيْهَقِيُّ، مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ: ج ١/ص ٢٨٢، ابن عَسَاكِر، تَارِيخُ دِمَشْقَ: ج ١/ص ١٥-١٦).

المُقَدِّمَةُ السَّادِسَةُ: تَجْدِيدُ الْحَرَكَةِ الدَّعَوِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ:

إِنَّ وَاجِبَ الْأَمَانَةِ وَالشَّهَادَةِ يَفْرِضُ مُبَادَرَةً يَفْظَةً تَقُومُ عَلَى بَذْلِ الْجُهْدِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ؛ لِبِنَاءِ الْحَرَكَةِ الدَّعَوِيَّةِ وَتَجْدِيدِ سِيرِهَا عَلَى مَنَهِجِ الْقُرْآنِ؛ لِيُعِيدَ إِلَيْهَا حَيَاتَهَا وَتَهْتَدِي بِعَلَامَاتِهِ وَتَقْتَبِسُ مِنْ أَنْوَارِهِ وَتَسْتَرْشِدُ بِبَيِّنَاتِهِ؛ حَيْثُ لَمْ تَنْطَلِقْ جُهُودُ التَّرْبِيَةِ النَّبَوِيَّةِ وَمَجَالِسُ الدَّعْوَةِ وَحَرَكَاتُهَا إِلَّا مُسْتَرْشِدَةً بِآيَاتِ الْكِتَابِ الَّتِي أَعَادَتْ صِنَاعَةَ الْإِنْسَانِ، وَجَدَّدَتْ سِيرَهُ عَلَى هَدْيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِتَلِي هِيَ أَقْوَمُ.

وَمِمَّا الْكَثِيرُ مِنْ فَرَاقَاتِ التَّخَلُّفِ فِي تَارِيخِ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْمُتَمَتِّدِ، الَّتِي كَانَتْ تُمَثِّلُ تَحْدِيَّاتٍ وَعَقَبَاتٍ وَمُعَوِّقَاتٍ؛ اسْتَطَاعَتْ الْمُؤَسَّسَاتُ الدِّينِيَّةُ وَالتَّعْلِيمِيَّةُ أَنْ تُحَوِّلَهَا إِلَى أَدَاةٍ لَا يَنْقَاطُ الْأُمَّةُ وَشَحَذَ فَاعِلِيَّتِهَا، وَجَمَعَ طَاقَاتِهَا، وَكَانَ لِهَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتِ تَارِيخِيًّا الدَّوْرُ الْأَسَاسُ فِي عَمَلِيَّاتِ النُّهُوضِ.

قَالَ يُؤْنَسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: قَالَ الشَّافِعِيُّ: "كُلُّ حَدِيثٍ جَاءَ مِنَ الْعِرَاقِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْحِجَازِ، فَلَا تُقْبَلُهُ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، مَا أُرِيدُ إِلَّا نَصِيحَتَكَ" ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا، وَصَحَّحَ مَا ثَبَتَ إِسْنَادُهُ لَهُمْ. (الْبَيْهَقِيُّ، مَعْرِفَةُ السُّنَنِ وَالْآثَارِ، ص: ٦٤).

فَمَاذَا بَعْدَ الْعِلْمِ إِلَّا الْعَمَلُ؟! (يُنْظَرُ: وَلَشَكَرَ، مُقَدِّمَاتٌ فِي خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ، الْعَدَد (٢٦٩).

الخاتمة:

فِي هَذَا الْبَحْثِ؛ يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَهَمِّيَّةَ الْوَسْطِيَّةِ فِي كَوْنِهَا سَبِيلَ الْأُمَّةِ الْجَامِعِ، وَهَجَّهَا السَّوِيُّ، وَأَنَّهَا بِصِفَتِهَا هَجًّا عَامًّا لِلْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ؛ تُوفِّرُ قَابِلِيَّةً لِلإِنْتِهَاجِ الْمَوْضُوعِيِّ، الْإِمْتِدَادِ الْمَكَانِيِّ، وَالِاسْتِمْرَارِ الزَّمَانِيِّ. وَبِالِاتِّزَامِ الْوَسْطِيَّةِ؛ يُمَكِّنُ لِكُلِّ النَّاسِ أَنْ تُرَجَّحَ بِالإِسْلَامِ وَشَرِيعَتِهِ وَتَعَالِيمِهِ وَأَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِلْفِطْرَةِ الَّتِي تُعْذِبُهَا الْوَسْطِيَّةُ الْمَنْهَجِيَّةُ بِتَأْكِيدِهَا عَلَى إِنْسَانِيَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَاهْتِمَامِهَا بِالْإِنْسَانِ لِيَكُونَ اجْتِمَاعِيًّا.

وَيَخْلُصُ الْبَحْثُ إِلَى النَّتَائِجِ التَّالِيَةِ:

- (١) عَدَمُ تَقْيِيدِ بَعْضِ مُسْلِمِي مَنْطِقَةِ جَنُوبِ تَايْلَانْدِ الْحُدُودِيَّةِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا:
 - الإِخَاطَةُ الْقَاصِرَةُ بِالْوَسْطِيَّةِ الْمُثَلَّى بَيْنَ اتِّبَاعِ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَبَيْنَ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِ.
 - التَّفَرُّيْتُ فِي الْإِتِّزَامِ بِالْمَنْهَجِ الشَّافِعِيِّ، وَالِإِفْرَاطُ فِي التَّعَصُّبِ بِمَذْهَبِهِ.
 - التَّزْيِيرُ غَيْرِ الْمَنْهَجِيِّ وَغَيْرِ الْمَوْضُوعِيِّ فِي التَّنَصُّلِ مِنْ مَنْهَجِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.
- (٢) إِنَّ التَّفَكُّيرَ فِي بِنَاءِ مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ لِمُسْلِمِي جَنُوبِ تَايْلَانْدِ، ذِي السُّلُوكِ الْمُتَمَيِّزِ، السَّلِيمِ مِنْ عَاهَاتِ الْإِنْحِرَافِ الْفِكْرِيِّ؛ مَا يَسْتَدْعِي رَفْدَهُمْ بِالْإِمْكَانَاتِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْثَّقَافِيَّةِ ... إلخ؛ لِيَكُونَ الطَّرِيقُ مُمَهَّدًا نَحْوَ التِّقَاءِ فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ بِقِيَمِ الْإِسْلَامِ، بُعْيَةِ تَقْدِيمِ الْأُمُودِجِ الْمُثِيرِ لِلِإِفْتِدَاءِ.
- (٣) إِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُجْتَهِدَ فِي جَعْلِ مَنَاجِجِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَالْفِكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ؛ وَسَطِيًّا، مُتَوَافِقًا وَمُسْتَحَقًّا بِالْجَعْلِ الْإِلَهِيِّ وَالْوَصْفِ الرَّبَّانِيِّ:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة، ٢: ١٤٣).

وَيُمَثِّلُ هَذِهِ الْجُهُودُ الْمُتَوَاصِلَةَ الْمُتَسَانِدَةَ الْمُتَكَامِلَةَ، يُمَكِّنُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ تُنْفَخَ فِي الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ (رُوحُ الْوَسْطِيَّةِ)، وَتَكُونُ مِنْ تَمِّ ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾.

وَبَعْدُ تَعَزُّيْرِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي مُجْتَمَعِ جَنُوبِ تَايْلَانْدِ مِنْ ضِمْنِ مَنْهَجِيَّةِ الشُّهُودِ الْحَضَارِيِّ وَالِإِنْبِعَاثِ الْحَضَارِيَّةِ الْمَرْجُوءَةِ مِنَ الْأُمَّةِ الْوَسْطِ؛ بِاعْتِبَارِ مُسْلِمِي جَنُوبِ تَايْلَانْدِ جُزْءًا لَا يَتَجَرَّأُ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ عَلَى اِمْتِدَادِ الْعَالَمِ.

وَأَفْتَضَتْ دِرَاسَةُ تَعْزِيزِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِتَرْسِيخِ الْوَسْطِيَّةِ فِي مُجْتَمَعِ جَنْوُبِ تَائِيلَانْد؛ لِلِإِضْطِلَاعِ بِالْبُعْدِ
الثَّقَافِيِّ وَالْفِكْرِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَوْرِ الْمَوْسَّسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْوَعْيِ، مِنْ مُنْطَلَقِ الْوَسْطِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ؛ لِيَكُونَ
السَّبِيلُ نَحْوَ تَحْقِيقِ كَسْبِ أَكْبَرِ وَأَكْثَرِ لِلدَّعْوَةِ بِإِبْرَارِ مَحَاسِنِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ مَقْصِدِهِ فِي إِحْثَاقِ الرَّحْمَةِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ.

قائمة المصَادِر والمَراجِع:

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

الألباني، مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. بَيْرُوت: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِي.

البُخَارِي، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ. (١٤٠٧هـ). الْجَامِعُ الصَّحِيحُ. الْقَاهِرَةُ: دَارُ الشَّعْبِ.

البَغَوِي، الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ (تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ). تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِ وَزُمَلَاؤُهُ. دَارُ طَيْبَةِ.

البَيْهَقِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ. (١٤١٢هـ/١٩٨٩م). مَعْرِفَةُ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ (السُّنَنِ الْوُسْطَى). تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْمُعْطِيِّ

أَمِينُ فَلَعَجِي. حَلَب: دَارُ الْوَعْيِ

البَيْهَقِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ. (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م). مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ. تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَفَر. الْقَاهِرَةُ: مَكْتَبَةُ دَارِ التُّرَاثِ.

الْبَزْمَزِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ. (١٩٩٨م). سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ. تَحْقِيقُ: بَشَّارُ عَوَّادُ مَعْرُوف. بَيْرُوت: دَارُ الْعَرَبِ الْإِسْلَامِي

الْحَجَوِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ. (١٣٤٠-١٤٤٥هـ). الْفِكْرُ السَّامِيُّ فِي تَارِيخِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ. بِالرَّبَاطِ: مَطْبَعَةُ إِدَارَةِ

الْمَعَارِفِ

الدَّهْبِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ. تَحْقِيقُ: جَمْعُوعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْزَنْقُوطِ. ط ٣. مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ،

السَّائِسِ، مُحَمَّدُ عَلِيٍّ. (١٣٨٩هـ/١٩٧٠م). نَشْأَةُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْأُطُورِ. مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ- الْقَاهِرَةُ. سُؤَالُ

الشَّاطِئِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى. (٢٠٠٨م). الْإِعْتِصَامُ، تَحْقِيقُ: مَشْهُورُ بْنُ حَسَنِ آلِ سَلْمَانَ. مَكْتَبَةُ التَّوْحِيدِ.

الشَّرَوَانِي، عَبْدُ الْحَمِيدِ. (١٣٥٧هـ/١٩٣٨م). حَوَاشِي تَحْفَةِ الْمَنْهَاجِ بِشَرْحِ الْمَنْهَاجِ. الْمَكْتَبَةُ التَّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى.

العَسْقَلَانِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنِ حَجَرَ. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). تَوَالِي التَّنَاسُكِ لِمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ. تَحْقِيقُ: عَبْدُ اللَّهِ الْقَاضِي. بَيْرُوت: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ.

الْعُلَوَانِي، طَهْ جَابِرٍ. (١٤٠٦هـ). آدَبُ الْإِحْتِلَافِ فِي الْإِسْلَامِ. كِتَابُ الْأُمَّةِ. الْعَدَدُ (9). ط 2. رِئَاسَةُ الْمَحَاكِمِ

الشَّرْعِيَّةِ وَالشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ دَوْلَةُ قَطَرِ.

الْقُرُونِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَةَ. (د.ت). سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ. كَتَبَ حَوَاشِيَهُ: مُحَمَّدُ حَلِيلٌ. النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ أَبِي الْمَعَاتِي.

الْمَرَاغِي، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُصْطَفَى. (د.ت). الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي طَبَقَاتِ الْأُصُولِيِّينَ. نَشَر: مُحَمَّدُ عَلِيٌّ عُثْمَانُ.

النَّشَّارُ، عَلِيٌّ سَامِي. (١٣٦٧هـ/١٩٤٧م). مَنَاهِجُ الْبَحْثِ عِنْدَ مُفَكِّرِي الْإِسْلَامِ. الْعَرَبِي: دَارُ الْفِكْرِ.

النَّوَوِيُّ، يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ. (د.ت). الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهَذَّبِ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ لَحْيَبِ الْمُطِيعِي. جِدَّة: مَكْتَبَةُ الْإِرْشَادِ.

النَّيْسَابُورِي، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ. (د.ت). الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم. بيروت: دار الجيل ودار الآفاق الجديدة.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (١٤١١هـ/١٩٩١م). إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن المؤصلي، محمد بن محمد. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة. تحقيق: سيد إبراهيم. القاهرة: دار الحديث.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (١٣٥٠هـ). الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء. مكتبة القدسي. ابن عساكر، علي بن الحسن. (٢٠٠٦م). تاريخ دمشق. تحقيق: عمر بن غرامة العمري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن منظور محمد بن مكرم. (٢٠٠٣م). لسان العرب. دار صادر.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (١٤١٦هـ/١٩٩٦م). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. دار الفكر. سماروه، محمد بن داود. (٢٠٢٠م). تعزيز الوسطية في معالجة الانحراف الفكري بجنوب تايلاند. كليات العلوم الإسلامية بجامعة الأمير سونكلا - فطاني. 2020م.

عبد المحسن عبد الحميد. (١٤٠٤هـ). المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري. كتاب الأمة. العدد (6). ط2. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية دولة قطر.

عطاري، عارف. (١٤٢٩هـ). الإدارة التربوية لمنظور إسلامي. تقديم: عمر عبيد حسنه. كتاب الأمة. العدد (123). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مغربية، محمد طارق. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). المذهب الشافعي: دراسة عن أهم مصطلحاته وأشهر مصنفاته ومراتب الترجيح فيه. دمشق. الفاروق للطباعة والنشر والتوزيع

موسى، محمد يوسف. (٢٠١٧م). تاريخ الفقه الإسلامي. المكتبة الأزهرية للتراث.